

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالة كل من : ـــ معالي الدكتور حازم نسيبة وزير الحسارجية

معالي الدكتور سيف الدين الكيلاني وزير الانشاء والتعمير

معالي السيد جريس حدادين وزير العدلية

خدالمسيذ للفظ منكئ إلملكة للفادونية المحاتمية

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من النستور وبناء عـــلى تنسيب رئيس الـــوزراء نأمر بما يلي : ــ

١ – يعين معالي السيد سمعــــان داود وزيرا للعدليـــة

٢ - يعين معالي الدكتور صالح برقان
 ٣ - يعين معالي السيدسعيد النجائي
 وزيرا المفواصلات-ميناء طير ان سكك

ت يعين معالي السيد محمد طوقـــان وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

صدر عن قصرنا بسهان الزاهر في ۲۲ شوال سنة ۱۳۸۵ همجرية الموافن ۱۲ شباط سنة ۱۹۹٦ ميلادية

وصفي التل

المناكة الازدنية الحايث

عمان : الأحد (في القعلة سنة ١٣٨٥ هـ للوافسق ٢٠ شباط سنة ١٩٩٦ م. العدد ٢٠٠٧

الغيرس

صفحة		
198	قانون معدل لقانون العقوبات	قانون رقم(٧) لسنة ١٩٦٦
198	قانون وقاية الصيد	قانون رقم(٨) لسنة ١٩٦٦
197	نظام الكتب المقترح اقتناؤها ني مكتبات المدارس والمعاهد	نظام رقم (۱۱) لسنة ۱۹۳۲
194	نظام دكان قوة الامن العام	نظام رقم (۱۲) لسنة ۱۹۲۹
7.7	نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية المعدل	نظام رقم (۱۳) لسنة ۱۹۳۳
7.4	المستور	اعلان بمقتضى المادة (٩٤) من

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

بمتنضي المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القائون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى توانعن للدولة :__

قانون رقم (۸) لسنة ۱۹۲۲

قانون وقاية الصيد

00-bet-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون وفاية الصيد لسنة١٩٦٦) ويعمل بعمن تاريخ نشره في الجريدةالرسمية. المادة ٢ – يكون للالفاظ والعهارات التالية في هــــذا القانون المعافي المخصصة لهــــا ادناه الا اذا دلت القرينة

تعني لفظة (وزيــــــر) وزير الزراعة .

- المادة ٣ أ ــ يمنع الصيد بالبندقية الحربية على انه يسمح باستعهالها اذا كانت مرخصـــة في صيد الحقربر المبرى والبدن والغزال الجملي او اى حيوان آخريمينه الوزير باعلان ينشر في الجمويدةالرسمية.
- ب عنع الصيد بالاسلحة الرشاشة والشباك والفخاخ او عن طريق بناء الاخصاص على البنابيع
 والمراهي او ما شابهها من الوسائل كاستعمال البيرق او جلد الحيوان او قداء الانثى
- ج ـ يمنــع استعمال المركبات الميكانيكيه او الافوار الاصطنـــاعية كوسيلة مـــن وسائل صيد
 الحيوالات الصحراوية باستثناء الارلب .
- د بمنع بيع الصيد منعا باتاكما يمنع التقاط وبيع بيض الطيور او اللافها أو أستهلاكها وكذلك
 يمنع ايلماء صغارها او صغار فصائلها .
- هـ يمنع صيد الطيور النافعة مثل ابي سعد والسنونو والهدهد أو أىطير آخر يعينه الوزير باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .
 - المادة ٤ ــ يسمح باهلاك الحيوانات المفترسه الضارة او المؤذبة بدون ترخيص .
- المادة ٥ لا يسمح للاجانب الذين لا يقيمون بالاردن بالصيد داخــــل المملكة الاردنية الهاشية الا بموجب ترخيص مؤقت من سلطة الفرخيص مدنه ثلاثة ايــــام مقابل خمسة دنالير اردنية لكل ترخيص .
- المادة ٦ للوزير ان يؤلف لجنة استشارية من اية هيئة معنية بشؤون الصيد وممترف بها رسميا لتقديمالنواصي الفعرورية لوقاية الصيد والنتسببات اللازمة لللك .

خوالمبرز لللك مثر إليكة للأيون إلمائم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة . ـــ

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ ــ يسمى هذا الفانون (قانون معدل لفانون العقوبات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع الفانون رقـــم (١٦) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيا يلي بالفانون الاصلي وما طوأ عليه من تعديلات كفانون واحد ويعمل به من تاريخ ١ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغى نص المادة (٤٢١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

٤٢١ -- كل من اعطى بسوء فية شكا لا يقابله رصيد قائم معد للدلع أو كان الرصيد اقل من قيمة الشك أو محب بعد اعطاء الشك كل الرصيد أو بعضه بحيث يضبح الباقي لا يغيي بقيمـــة الشك أو أصدر أمرا المسحوب عليه بالامتناع عن الدفع في الحالة التي لا يميزها القانون يعاقب بالحبس من سنة الى ستين و بغرامة من خصين دينار الى مايتي دينار ولا يحوز تخليض عقوبة الحبس عن شهر وحقوبة الغرامة عن حضرة دنالير عند وجود أسباب عفقة تقديرية و

1477/1/11

لمحتبن بطسلال

وئيس الـــــوزداء **وصفى التل**

وزير المــــــدلية جريس حدادين Cho In Continue

المادة ٧ – كل من يخالف احكام هذا القانون او اية انظمـــه او اعلانات صدرت بموجبه يعاقب بعرامة لا تنجاوز العشرة دنائير او الحبس لمدة لا ريد عن خمسة عشر يومااو بكلتا العقوبتين قاذا تكورت انخالفة بذاتالسنة الماليةالممنوحة عنهاالرخصةتسحب منعالرخصة ويصادر السلاح المستعمل الصيد.

المادة ٨ – يكون سائق السيارة او الطائرة او صاحب واسطة النقل مهمها كان توعهــــا مسؤولا اذا استعملت سيارته او طائرتهاو واسطة النقل الاخرى في الصيدخلافا لاحكام هذا القانون او الانظمهالصادرة بمقتضاه ويعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في المادة السابقة .

المادة ٩ – بعتبر افراد القوات المسلحة والامن العام وطوافو الحراج واعضاء اللجنـــة المؤلفة بموجب المادة (٦) من هذا القانون ه وعاتبر القرى مكالمين كل ضمن اختصاصه بمراقبـــة تطبيق احكام هلما القانون واحالة المخالفين للمحاكمة او ابلاغ السلطات المختصة بذلك .

المادة ١٠ – لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدو من وقت لاخو ما يراه مناسباءــــن الانظمة لتنفيذ احكام وغايات هذا للقانون بوجه عام او لتحديد انواع الصيد ومناطقه ومدته .

المادة ۱۱ – يلغى قانون الصيد رقم (۲۸) لسنة ۱۹۵۷ وأى تشريع آخر الى المسدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام ملما القانون .

المادة١٢ – رئيس الوزراء ووزراء الزراعة والدفاع والداخلية والعسدلية مكافون بتنفيذ احكام هذا القانون.

1477/1/41

التستين المستلل

زيـــــر وزيــــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر رئيــــر زراءـــة المدفـــاع الــــوزراء المدفــاع الــــوزراء المدفى حجازي جويس حداده: عداله هاد، المداد، حداده:

غمدالمسيد للفلك ملك اللكة للفارونية المائمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٦

نأمر بوضع النظام الآتي : ــ

نظام رقم (۱۱) لسنة ۱۹۳۲

نظام الكتب المقترح اقتناؤها ني مكتبات المدارس والمعاهد

صادر بمقتضى المادة (٥) فقره (٦) والمادة (١١٧) من قانون النربية والنعام رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

00-14-00

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام الكتب المقرح اقتناؤها في مكتبات المدارس والمعاهد لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ التالية حيثًا وردت في هذا النظام ، المعاني المحصصة لها فيما يلي : ـــ

١ – (الوزارة) – وزارة التربية والتعلم.

٠٠ ٢ – (الوزيـر) – وزير التربية والتعليم.

٣ – (الكتاب) — اي كتاب غير مقرر للتدريس ، ويطلب وضعه في مكتبات المدارس والمعاهد .

المادة ٣ 🗕 يجوز لواضع الكتاب ان يتقدم الى الوزارة بطلب للمو افقة على اقتناء كتابه في مكتبات مدار سرالوز ارةو معاهدها

المادة ٤ ــ يؤلف الوزير لجنة عدد افرادها بين الثلاثة والخمسة ، لدراسة كل كتاب يقدم الى الوزارة ، وتفـــديم تقارير عن مدى صلاحه للاقتناء في مكتبات المدارس والمعاهد من المستويات المختلفة .

المادة • سـ يقدم واضعالكتاب مع طلبه تعمس لسخ من كتابه الى الوزارة لكي توزع على اعضاء اللجنة التي ستدوس الكتاب ، على ان يقدم اعضاء هذه اللجنة تقارير هم في مدة أقصاها اسبوعان ، ولا تعاد هذه النسخ الى واضع الكتاب سواء ووفق على اقتناء كتابه الم يوائق .

الهادة ٣ ــ تقدم النسخ الخمس بعد فراغ اعضاء اللجنة من دراستها الى قيم مكتبة الوزارة ليسدخلها في السجيلات الرسمية ويضمها الى كتب هذه المكتبة .

المادة ٧ ـــ على واضع الكتاب ان يدفع الى الوزارة مبلغا قدره خمسة دفافير اردنية رسما لدراسة كتابه لقاء ابصال رسمي ليقيد امافات لدى محاسب الوزارة .

المادة ٨ – تكافىء الوزارة اعضاء اللجنة المشار اليها في المادة الثالثة من هذا النظام بعد دراسة كل كتاب وتقسديم التقارير عنه بمبلغ خمسة دفائير توزع طبيها التساري : المادة ٩ – لا يجوز النوصية باقتناء كتاب فيه اساءة للتعاليم الدينية والقيما لخلقية واحكام دستور المملكةالاردنية الهاشمية

المادة ١٠- يقدم مدير الخدمات العامة في الوزارة خلاصة تقارير اعضاء اللجنة مع توضيت في ضوء هذه التقارير لل وكيل الوزارة الذي يقدم بدوره تنسيه الى الوزير .

المادة ١١- بما ان من اهداف هما النظام تشجيع التأليف والمؤلفين في المملكة الاردنية الهاشمية للملك تعطى الانضلة دائماً لكتاب المؤلف الاردني عندما تنطبق على هذا الكتاب شروط التأليف او الرجمة الجيدة وفقاً! راه الجنة الموكل اليها دراسة الكتاب .

المادة ١٣ عندما يصدر قرار باقتناء كتاب ما تبناع الوزارة منه الكمية المناسبة في ضــــوء التقاير وتوافر المخصصات المرصودة في الموازنة لهذا الغرض لتوزيعها على مكتبات المدارس والمعاهد ، او توصي مديرى الدية والتعليم في الالوية ومديرى الماهد ، بابتياعها على حساب التبرعات المدرسية في حالة توافرها على النام الشراء في الحالتين حــب الاصول المالية .

المادة ١٣– يحال الكتاب ، بعد صدور قرار باقتناءه في مكتبات المدارس او المعاهد الى لجنة مؤلفة من رئيس قسم الشؤون المالية ، ورئيس قسم اللوازم ، ورئيس قسم المكتبات ، ومدير مكتب الكتب المدرسية في قسم المنامج والكتب المدرسية في الوزارة ومن تستعسين به هذه اللجنة لتقدير السعر المناسب لشراء الكتاب لمكتبات المدارس والمعساهد . ولا يتم شراء الكتساب الا بالسعر الذي تقرره الوزارة في ضوء تسبب التجنة المدكورة .

1477%1 647

المتبريط الل

رئيس الــــــوزراء ووزيــــر الــدفـــاع	وزیـــــــر الخارجیـــــــة	وزیر المسواصــــــلات میناء طیران سکك	المالية
وصفي التل	حازم نسيبة	سمعان داود	عز الدين المفتي
ة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	_	وزير الداخليـــة للشؤون البلديـــة والقرويـــة	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
تصاد الوطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		قاسم الريماوي	فغيل الدلقموني
الانشاء والتعمسي	وزيــــــر الصحــــــة	وزيــــــنو التربيسة والتعلسيم ذوقان الهنداوي	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
سيف الدين الكيلاني وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	سر : وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ـــــر وزيــــــ اعـــــة الاعـــــلا	الاجتاعية والعمل الزر
في جريس حدادين	ف معدالجا	بل حجازي عبد الحميد ش	نصفت کال اسمام

بخدالمسية للغلط ملك الملكة للغلانبة الممائمية

بمقتضى المادة (٣١) من اللىمتور وبناء على ما قررة مجلس الوزراء بتاريخ ٥ /١٩٦٣/٢/ نأمر بوضم النظام الاتي : _

نظام رقم (۱۲)لسنة ۱۹۲۲

نظام دكان قوة الامن العام

صادر بمفتضى المادة ٩٣ من قانون قوة الأمن العام المؤقت رقم (٣٨) لعام ١٩٦٥

غادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام دكان قوة الامزالعام لسنة ١٩٦٦) ويعملبه من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية.

المادة ٢ 🔃 يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك c

تعني كلمة المدير – (مدير الامني العام) .

تعني عبارة مدير الدكان ـــ (مدير دكان قوة الامن العام) .

تعني كلمة دكان (دكان قوة الامن العام) .

المادة ٣ ـــ أ ـــ يعتبر دكـــان الامن العام مؤسسة لها شخصية معنوبة ولـــه ميزانية مستقلة يمثلها مدير الدكـــان ومقر الدكان في عمان .

ب – ويشكل في كل وحدة من وحدات الامن العام دكان يسمى دكان الشرطي ويختص بشراء وبيسم
 الامرازم لافراد الامن العام .

المادة ؛ _ يتاط بالنكان شراء اللوازم والمعدات والمواد واليضائع من كافة الاصناف وبيعها لافواد الامن العـــام بالاسعار المقررة .

المادة • 🗕 يجب ان تتوفر في مستودعات الدكان جميع اصناف المواد والبضائع التي يتطلبها استهلاك الافراد .

المادة ٦ ــ تشكل لجنة تسمى اللجنة العامة للكان قوة الامن العام وتتألف من : ــ

أ _ مدير اللوازم

ب_ مدير المالية

ج۔ مدیر الرثب

د _ مدير الدكان

هـ. ضابط ينتخبــه المـــدير

ويرأس اللجنة اكبر الاعضاء رتبة وتنخذ القرارات بالاغلبية .

المادة ٧ – تختص اللجنة العامة بالوظائف التالية : ـــ

أ – تخطيط السياسة العامة لمؤسسة دكان قوة الامن العام .

ب- وضع الموازنة العامة واقرارها .

ج – وضع التنظيات العامة. د – مراقبة المبيعات والمشتريات والاسعار .

ه – تدقيق نتائج الجرد .

و — النظر بالشكَّاوي والمقرِّحات المهمة والتي من شأنها رفع مستوى الدِّكان .

ز — دراسة تقرير مدققي الحسابات وتقديم التواصي بشأتهاً .

حــ اقرار كيفة التصرف بالارباح .

ط ـ تشكيل لجان فرعية لشراء احتياجات الدكان من البضائع المحلية او الاجنبية .

ى – أقرار التصرف بالبضائع التالفة أوالفاسدة .

ك ـــ اجراء المناقصات والمرابدات واتحاذ قرارات الاحالة على جميع المشتريات والمبيعات وبتبسع لو اجراء ذلك انظمة اللوازم المعمول بها .

ل — أنامة الابنية والمستودعات وشراء الاراضي اللازمة لاعمال الدكان واغراض التخزين .

المادة ٨ ــ يعين مدير الدكان من قبل المدير من بين الضياط الذين لا تقل رتبتهم عن رئيس أول .

المادة ٩ – يعين موظفر الدكان من بين افراد قوة الامن العام او بمن يعينون برواتب مقطوعة وتسرى عليهم جعيعاً ١ القوانين والانظمة والاوامر والتعليمات المحتصة بقوة الامن العام .

المادة ١٠– تناط بمدير الدكان الوظائف التالية : ـــ

أ … تنفيذ قرارات اللجنة العامة وتطبيق السياسة التي ترسمها ولايجوز له ان يتخلمن/القرارات والاوامر ما بخالف ما قررته اللجنة العامة :

ب– قيادة وادارة الافراد الذين يعملون تحت امرته .

جــــ ابلاغ اللجنة العامة بجميع النواقص والزيادات من المواد لاتخاذ القرار المناسب بشأتها .

د ــ مراقبة تصريف البضائع وتقديم التقارير عن البضائع الفاسدة او التالفة .

ه - اعداد مشروع الموازنة والحساب الحتامي السنة المالية ،

المادة ١١– تستورد البضائع والمواد واللوازم من اي مصدر خارجي او داخلي حسب القوافين والانظمة المرعب وتكون هذه البضائع معفاه من أية رسوم جمركية أو غيرها ويجري بيمها للافرادعلي هذا الاساس مضاناً " التعديد " المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالمين المعالم الَّيهاكَافة النفقات والارباح المقررة . ``

المادة ١٦– لا يجوز شراء اليضائع التي لا يمكن تصريفها او التي لا تلزم المستهلكين ويشترط في استيراد البضاعــة الحارجية ان يكون في استيرادها منفعة وتوفير على الافراد وان لا يتوفر مثلها بالإسواق المحلية .

المادة ١٣٪ أ – يحق لمدير الدكان شراء البضائع من الاسواق المحلية على ان لا تريد قيمتها عن مائي دينارولايجرز تجزئة المفريات اذا كان مجموع تمنها الاصلى يزبدعل المالتي دينار وينسسع في ذلك الاجراءات المنصوص عليها في انظمة اللوازم وعلى الاختص تشكيل بثان بشراء واجراء المناقصات .

ب. يحق للجنة العامه ان تشترني البضائح التي تزياد قيمنها عن مائتي دينار وفق النظام المالي المعمول به.

المادة ١٤ ــ ترفع وحدات الامن العام كشوفات كل نصف سنة الى مدير اللوازم تبين مفصلا النفقات والمصروفات مع الارباح وترسل نسخة من هذه الكشوفات الى مدير الدكان ونسخة اخرى الى اللجنة العامة .

المادة ١٥ ــ تلدون جميع قرارات اللجنة العامة في سجل خاص ويوقع عليها من قبل الاعفـــــاء وتودع السجلات

المادة ١٦ – يتقاضي الدكان ارباحا على البضائع التي تستورد من الحارج بنسبة عشرة بالمئة هلي الاكثر ويستوفي ارباحا على البضائع المشتراه محليا بنسبة خمسة بالمئة على الأكثر .

المادة ١٧ — تبدأ السنة المالية للدكان من بداية السنة المالية المعمول بها في الحكومة وتنتهي بنها يتها .

المادة ١٨ – تصرف ارباح الدكاكين على الاوجه التالية . –

١ – تحسين وتطوير اعمال الدكاكين

٢ - شراء وسائل وادوات النرفيه لاوحدات المختلفة .

٣ — شراء المأكولاتوالحلويات وخلافها للاعباد والمناسباتالرسمية واقامة الحفلات الترفيهية للافراد .

٤ ـ شراء المعدات والاوازم التي تستخدم في الالعاب الرياضية الخاصة بالوحدات.

اقامة وانشاء المشاريع التي يعود نفعها على الامن العام .

التبرع للمؤسسات الحيرية للاعمال التي تحسن من سمعة الامن العام.

٧ - المساهمة في انشاء المساكن للافراد .

المادة ١٩ ــ أ ـــ يشترط لسحب اى مبلغ من اموال الدكان من المصرف المودعة نيه ان يوقع على الحوالة المالية كل من مدير الامن العام والمدير المالي ومدير الدكان ومحاسب الدكان .

ب — تودع المبالغ الحاصة بالدكان في احد البنوك وباسم دكان قوة الامن العــــام .

المادة ٢٠ ــ أ ـــ يحتفظ مدير الدكان بمبالغ نقديه لاتزيد قيمتها عن خمسهائة دينار وتقيد بالدفاتر الحاصة بالدكان

ب _ يحتفظ قائد الوحدة التابع لها دكان الشرطي بمبالغ لفدية لاتزيد قيمتها عن خمسين دينارا ويعتبر قائد الوحدة المسؤول عن ادارة وقيادة وتدقيق حسابات الدكان التابع له .

المادة ٢١ ـــ تخضع ميزائية الدكان وحساباته للتدقيق من قبل مدققي دبوان المحاسبة .

المادة ٢٢ ـــ لايجوز لدكان الشرطي ان يشترى اية بضاعة الامن دكان قوه الامن العام .

المادة ٢٣ ــ لايحق لقادة الوحدات التصرف باي مال من اموال دكان الشرطي .

المادة ٢٤ ــ أ ــ للمديران يتصرف في ارباج الدكاكين وان الغايات المنصوص عليها في هذا النظام على ان لا يزيد المبلغ على ماثني دينار شهريا .

ب ـ اذا زاد المبلغ عن ماهو مذكور في الفقرة السابقة فيجب الرجوع الى اللجنة العامة .

المادة ٢٥ ــ يتيع في شراء الافات والمرازم الخاصة بدكان قوة الامن العام ودكان الشرطي انظمة الموازم المعمولها.

المادة ٢٦ ــ على كل موظف يستلم امولاً او بضائع خاصة باللدكان او دكان الشرطي ان يقدم كفاله مالية وفؤما هو مقرر في انظمة اللوازم والتعليمات المعمول يها .

المادة ٧٧ ـ لا يجوز بيع البضائع والسلع الالافراد ومستخدمي قوة الامن العام ولاستعمالهم الشخصي والعائلي .

المادة ٢٨ ــ اذا وجدت بضائع فاسدةاو تالفة او معرفة للخسارة فانه يمكن انتصرف بها بعد اخذ موافقةمدير الدكان اذا كانت قيمتها الاصليةاقل من حمسين دينارا اما اذا كالتالقيمة اكْر من ذلك فيجب اقرار ذالصن قبل اللجنة العامة ويتبع في جميع الاحوال انظمة اللوازم المعمول بها .

المادة ٢٩ ــ بحق امتلاك العقارات والاراضي واقامة الابنية والمنشئات وغير ذلك من الاموال المتقولة وغير المتقولة لاغراض اعمال الدكان ولما الحُقُّ في ان تبيع وترهن وتؤجر أبا منها بقراًر تتخذه اللجنة العامـــة على لا يقترن ذلك بموافقة المدير وكذلك اقتراض الاموال اللازمة له وتضمين قوة الامن العام هذه القروض.

المادة ٣٠ ــ بقدم من الــٰمن العام الابنية والاماكن والمستودعات اللازمة لمكاتب الدكاكين وخزن البضائع بجانا .

1977/1/0

اعنينط ال

وزيـــــر الاقتصــاد الوطــني التربيسة والتعليم

وزيسر الشسؤون الاجماعية والعمل نصفت كمال

رثيس الموزراء ميناء طيران مكيك ووزير الدفساع عز الدين المفتى وصفي النـــل وزير المواصلات وزيسر الداخليسة للشسؤون وزير الداخليةووزير دولة الانشساء والتعسير بسرق وبسريسد البلديسة والقرويـــــــة لشؤون رئاسة الموزراء سيف الدين الكيلاني فضل الدلقموني قاسم الريماوي عبد الوهاب المجالي

يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي

احمد ابو قوره

نحق السيق للفعل ملك المملكة للولانيرالهاتم.

بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩٦٦/١/٣١ نأمر بوضع النظام الآتي .

نظام رقم (۱۳) لسنة ۱۹۳۳

نظام المياه لسلطة قناة الشرقية المعدل

صادر بمقتضى المادة (١٨) من قانون النور الشرقية الموقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ٢٥/١٢/٣٠.

المادة ٢ – تعدل المادة (٢٥) من النظام الاصلى حسيا عدلت بالنظام رقسم (١٣١) لسنة ١٩٦٥ بشطب كلمة (للالف) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : _

« عن كل متر مكعب من الالف »

1477/1/21

المحتين برطسسال

ميناء طـــيران سكـــك الخارجيــ ــــه ووزير الدفـــــاع عز الدين المفتى حازم نسيبة سمعان داود وصفي التل وزير الداخلية ووزير دولسة لشؤون رئاسة وزير الداخليسة للشؤون الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالسة البلديـــــة والقرويــة بسرق و پريسسسد فضل الدلقموني عبد الوهاب انجالي قاسم الريماوي الاشغـــال العامـــــة ڏو قان الهنداوي يحى الخطيب احمد ابو قوره سيف الدين الكيلاني وزيــــــر الشــــــؤون وزيــــــــــر وزيــــــــر وزيـــ الزراء الاعس اسماعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد السدجاني